هذه رسالة في تعلقات صفاته تعالى

تأليف العالم العلامة مولانا

الشيخ احمد الاجهوري

الخالدي رحمه

الله آمين

م

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذى خص علماء التوحيد بتحقيق العقائد الصحيحة
وافاض عليهم من بحار فضله وكرمه فأولجهم الدخول
فى الحقيقة وجعل انوارهم وضياء افكارهم متصلة بالمعارف
والطريقة وحفهم بالألطاف الخفية فطرحوا الاقوال
الزائغة وتمسكوا بالاقوال المنيفة والصلاة والسلام
الاتمان الاكملان على من خصه الله بكل كمال بشرى فما زال
يترقى فى الانوار دوما على الحقيقة وعلى آله واصحابه
وازواجه الذين حازوا من طلعة جماله كل خير وعلوم
دقيقة (اما بعد) فقد اشتغل الفكر القاصر بجميع تعلقات
صفاته السلبية وكمالاته الجلية السنية فاحببت ان
اجمعها فى أوراق ليسهل حفظها للمنكسرين من امثالى والا
فهى معلومة من دفاتر كتب أهل التحقيق والاذواق حملنى
على ذلك جرأتى أو التشبه بمن لا اساوى قلامة ظفرهم
عند الله والناس ولكن العفو والصفح من شيم الكرام

فعسى

فعسى ان يعفو عنى بفضله وفضل نبيه والسادات
الكرام انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير فنقول
وبالله التوفيق والهداية الكلام على الصفات المتعلقة
يستدعى معرفة التعلق وحقيقته وقد قال العلامة
السنوسى ان طلب الصفة امرا زائدا على القيام بمحلها
اهـ ومعنى طلب الصفة امرا زائدا استلزامها امرا
زائدا وليس بمعنى الطلب الذى هو من اقسام الكلام
النفسى وقال السنوسي هنا ايضا والتعلق نفسى اى
صفة نفسية واشار بذلك الى انه واجب قديم
يستحيل عليه التجديد والتغيير لازما بالذات لا يتخلف
وعنى بذلك التنجيز التعلق الصلاحى ولا يكون الا قديما
والتنجيزى القديم وما ذكره من ان التعلق نفسى هو
قول الشيخ ابى الحسن الاشعرى كما يظهر من كلام اليفرنى
ويشكل على ذلك بان الشيخ لا يقول بالاحوال ومنهم
من قال انه من النسب والاضافات واختار الشريف

في شرح الاسرار العقلية انه من موافق العقول كان
كيفيته كذلك وقال العلامة البيغريني ثم يطرأ بهذه
الصفات نسبة ثانية زائدة على تعلقها واضافة
الى متعلقاتها عند تغيير احوال المتعلقات من غير تغيير
في الصفات ولا في تعلقها وهذه الاضافة المتجددة
قد يسميها بعض العلماء تعلقا وبعضهم توجها
وبعضهم تحققا ولا مشاحة في الالفاظ وقرر بعض
المحققين ان مراد العلامة البيغريني بهذا الكلام التعلق
التنجيزي الحادث فيما له ذلك من الصفات كالقدرة
والارادة والسمع والبصر في احد قسميه والله اعلم
واختلف المتكلمون هل المتعلق من الصفات المعاني او
المعنوية لا هما معا والا لزم اجتماع مؤثرين في القدرة
على أثر واحد وكذا الارادة ولزم تحصيل الحاصل
في العلم والسمع والبصر لكن على القول بان المعنوية هي
المتعلقة يطلب الدليل على كون المعاني هي التي لا تعلق

لها

لا تعلق على هذا وهذا كله مبني على ان التعلق حال
ونسبة وعلى ان المعنوية احوال وعبارة عن نسبة
المعاني للذات فان قلنا ان التعلق حال بناء على انه
طلب والطلب حال فيلزم من اثباته للمعنوية قيام
الحال بالحال ان قلنا ان المعنوية احوال وقيام
الحال بالنسبة ان قلنا ان المعنوية عبارة عن نسبة
المعاني للذات وان بنينا على أن التعلق نسبة وليس
بحال فلا يلزم من اثبات التعلق للمعنوية بناء على
انها حال قيام الحال بالحال بخلافه على القول الأول
وهو ان التعلق حال فيلزم ما تقدم والله اعلم بالصواب
والذي عليه المحققون من المتكلمين ان التعلق انما هو
للمعاني لا للمعنوية كما هو مشهور في كتب العلامة
السنوسي وغيره والله علم فاذا عرفت هذا فالقدرة
الازلية تتعلق بايجاد الممكن واعدامه على مذهب
القاضي وهو الاصح واما على مذهب الاشعري فلا تتعلق

بالاعلام لان جميع الاعراض عنده يبقى زمانين وبقاء
الاجرام مشروط ببقاء الاجرام والبقاء عنده صفة
وجودية فاذا اراد الله اعدام شيء من الاجرام امسك
عنه الاعراض فيعدم وانما قال الاشعري ان الاعراض
لا تبقى زمانين لئلا يلزم قيام العرض بالعرض لانه لو
بقي لكان له بقاء هو عرض وللقدرة تعلقات احدها
صلاحي وهو قديم وهو كونها يتأتى بها في الازل التأثير
بالفعل فيما لا يزال اذ التأثير بالفعل في الازل محال
والا لزم قدم الفعل وان شئت عبرت عن هذا
التعلق بانه طلبها في الازل للتأثير فيما لا يزال وتعلق
القدرة النفسي هو هنا تعلق الصلاحي اما التنجيزي
لها فليس نفسيا لها لانه يتأخر فيما لا يزال وهو
حادث وهو عبارة عن صدور الممكنات عنها
بالفعل فيما لا يزال وتلك الصدورات هي المعبر عنها
بصفات الافعال كالاحسان والاحياء والاماتة

وهي

وهي حادثة عند الاشاعرة **وذهب الماتريدية**
الى قدمها لكن بمعنى آخر لانهم ارادوا التعلق
الصلاحي او ارادوا ان مبدأها قديم والا فهم
لا ينكرون ان ايجاد زيد مثلا الآن حادث
ولتعلم ان التعلق للصفات من مواقف العقول
كيفية وتتعلق القدرة والارادة بالممكنات لذاتها
فيدخل الواجبات العرضية والمستحيلات العرضية
فتتعلق بها لانها لو لم يتعلقا بها اعني الواجب
العرضي والمستحيل العرضي لما كان له متعلق اصلا
بيان ذلك ان كل ممكن اما علم الله وجوده او عدمه
كما علم الله وجوده فوجوده واجب عرضي وعدمه
مستحيل عرضي كالجنة والنار ونعيمها وعذابها وما
علم الله عدمه فوجوده مستحيل عرضي وعدمه واجب
عرضي كايمان ابي جهل وابي لهب وارادته تعالى
تتعلق بالاعدام السابقة واللاحقة بمعنى ان الاعدام

السابقة واللاحقة بمعنى الاعدام السابقة واللاحقة
فى قبضته تعالى ان شاء ازالها بنقيضها وان شاء ابقاها
وان الاعدام اللاحقة ان شاء جددها بازالة الموجودات
وابقاها وان شاء لم يجددها وهو تخصيص الله للممكنات
فى الازل بالفعل مضافا للوقت الذى علم انه يوجد فيه
وقال بعض المحققين بفسر ذلك التعلق تنجيز القديم
بالقصد الى الوجه الذى يكون عليه الممكن عليه وفق العلم
بمعنى ان الله قصد فى ازله الى تخصيص كل ممكن بالوجه الذى
علم انه يكون عليه اذا جاء شرط حصوله ولا تاثير فى ذلك حتى
يلزم قدم العالم لانعدام شئ فالتاثير والاثر فاذا حصل
الشرط فيما لا يزال حصل المشروط ووقع بالقدرة على وفق
تخصيص الارادة وانكشاف العلم وهذا معنى بين واضح
ولم يبقها واعلم ان للارادة ثلاث تعلقات على
ما حققه بعض المحققين كشيخ شيخنا القسطيني اثنان
قديمان احدهما تنجيزى والاخر صلاحى فاما التنجيزى

الازلى

الازلى فتعلق ارادته تعالى بما علم من الممكنات الكائنة
وعن هذا التعلق اخبر صلى الله عليه وسلم بقوله فرغ ربك
من اربع الحديث مما يدل على ان الله خصص الاشياء فى ازله
بما علم انها ستكون عليه فهو تخصيص الله الممكنات فى الازل
بالفعل مضافا للوقت الذى علم انه يوجد فيه وقال بعض
المحققين بفسر ذلك التعلق تنجيز القديم بالقصد
الى الوجه الذى يكون عليه الممكن على وفق العلم بمعنى
ان الله قصد فى ازله الى تخصيص كل ممكن بالوجه الذى
علم انه يكون عليه اذا جاء شرط حصوله ولا تاثير
فى ذلك حتى يلزم قدم العالم لانعدام شئ فالتاثير
والاثر فاذا حصل الشرط فيما لا يزال حصل المشروط
ووقع بالقدرة على وفق تخصيص الارادة وانكشاف
العلم وهذا معنى بين واضح واما الصلاحى فاطلقه
بعضهم على تعلق الارادة بما يقابل ما تعلقت به ارادته
تعالى تنجيزيا فى الازل فتعلق ارادته تعالى بوجود

زيد فيما لا يزال الذى علم الله تعالى تنجيزى قديم وهى
صالحة لأن تتعلق بعدمه بدلا عن وجوده فهذا تعلق
صلاحى قديم وقال بعضهم التعلق الصلاحى للارادة عاما
فى جميع الممكنات والاول ناظر الى ان الصالح لان يريد الشئ
المعين ليس مريدا له بل هو مريد لعتيده والثانى ناظر
الى ان التعلق بالفعل فرع الصلاحية فى التعقل ولكل
وجهة وهذان التعلقان لهما نفسيان قديمان وأما
التعلق الثالث التنجيزى الحادث فهو عبارة عن تخصيصها
وتأثيرها فيما لا يزال بالفعل واما العلم فليس له الا
تعلق واحد تنجيزى قديم بمعنى انكشاف الاشياء
واحاطته بها وليس له تعلق صلاحى لأن الصالح لان
يعلم ليس بعالم ولا يقال له تعلقا صلاحيا بضد ما سبق
فى علمه لأنا نقول هذا الضد متعلق أيضا للعلم لأنه
مستحيل وهو يتعلق بجميع المستحيلات الا ان يقال وجود
زيد الذى علم الله فى الازل وانه يوجد فى يوم كذا يصلح

علمه

علمه تعالى لأن يتعلق بعدمه فى ذلك اليوم بدلا عنه
به لا بمعنى انه لو فرض تعلق علمه به وانه لم يتعلق بوجوده
لم يلزمه فى ذلك محال فيكون هذا صلاحيا بهذا الاعتبار
ولا يجوز أن يقال ان لعلمه تعالى تعلقان حادثة لان ذلك
يستلزم محظورا وهو نسبة الجهل اليه تعالى فى الازل ولا
يقال يلزم مثل ذلك فى اثبات تعلق حادث للسمع والبصر
وهو تعلقهما فيما لا يزال بالموجودات الحادثة لانا نقول
انما ثبت لهما ذلك بكون السمع والبصر لا يتعلقان
الا بموجود فقبل وجود الحوادث لا يتأتى تعلق السمع
والبصر بها بخلاف العلم فانه يتعلق بالموجود والمعدوم
فيلزم من تأخر الانكشاف ثبوت نقيضه وهو عدم
الانكشاف بالفعل قبل وهو جهل والجهل عليه تعالى محال
فالقول بان للعلم تعلقات حادثة محال فعلمه تعالى فى الازل
محيط بجميع الكليات والجزئيات تفصيلا من كل وجه
فعلم ما كان وما سيكون على الوجه الذى عليه يكون ولم

يجدد له انكشاف زائد على ما ثبت فى الازل من
الانكشاف المحيط فيتعلق علمه تعالى بما لانهاية له من
الواجبات والمستحيلات والممكنات تفصيلا وأما
القول بمنع ان للعلم تعلقا تفصيليا بما لانهاية له
فى حقه تعالى وانه لا يمكن الجمع بين التفصيل وعدم
النهاية فمردود بأنه يستلزم محالا لان القول بكونه
تعالى انما يعلم ما لا يتناهى اجمالا لا تفصيلا يقتضى
الجهل بالتفصيل والمفصل وهو محال فى حقه تعالى
فالحق انه تعالى عالم ازلا وابدا بجميع الواجبات
والجائزات والمستحيلات تفصيلا مفرقة ومجموعة
متناهية وغير متناهية غاية الأمر انا لا نعلم كيفية
التعلق بذلك كما لا نعلم كيفية بقية صفاته المتعلقة ولا
حقيقة ذاته ولا صفاته ولا يضر فيما ذكر كون علمنا
لا يتعلق بما لا يتناهى كما لا يضر كون سمعه وبصره
متعلقين بكل موجود كون سمعنا وبصرنا لا يتعلق الا
بعض

ببعض الموجودات لان قياس الغائب على الشاهد لا
ينهض تعالى الله وصفاته ولا يجوز أن يقال انه يتعلق
بما لا يتناهى اجمالا لا تفصيلا ولا يكون تفصيلا كما ان القدرة
والارادة لا يتعلقان بالواجب والمستحيل قبولا ولا يكون
نقصا لانا نقول بالفرق بينهما وذلك ان كل فرد من الافراد
الغير المتناهية فى حد ذاته قابل لان يتعلق به العلم
بخلاف كل فرد من افراد الواجب والمستحيل فانه غير
قابل لان تتعلق به القدرة والارادة وتوهم امتناع
تعلق العلم بما لا يتناهى تفصيلا انما جاء فى القياس على
الشاهد واما السمع والبصر فليس لهما الا تعلق واحد
تنجيزى ثم هو ينقسم الى قديم وهو تعلق سمعه
وبصره بذاته العلية وصفاته الوجودية دون
السلوب لانها عدمية ودون الاحوال على القول بها
لانها غير وجودية بل واسطة والى حادث وهو تعلق
سمعه وبصره بالموجودات الحادثة فيما لا يزال وقال

بعضهم يصح ان يقال ان لهما تعلقا صلاحيا قديما بالنسبة
الى الموجودات الحادثة فيما لا يزال بمعنى ان سمعه وبصره
فى الازل صالحان للتعلق بالموجودات الحادثة فيما لا يزال
كما ان القدرة صالحة فى الازل للتأثير فى الوجود فيما لا
يزال ولا يقال يلزم مثل ذلك فى العلم مع انكم فررتم
منه لانا نقول تعلق السمع والبصر التنجيزى لا ضير
فى تأخره بالنسبة للموجودات الحادثة فقبل ثبوته
فيما لا يزال يشبه الصلاحى فى الازل واما تعلق العلم فلا
يصح تأخيره فلم يتأت فيه صلاحى ولا يلزم من اثبات
تعلق صلاحى للسمع والبصر أمر اعتبارى ليس نفسيا
لهما وليس أمرا وجوديا فى الخارج يقوم بهما فلا محظور
من ذلك وانما التعلق النفسى لهما هو الصلاحى بخلاف
التنجيزى فانه قد يتأخر والنفسى لا يتأخر عما هو نفسى
له واما تعلق العلم فانه نفسى لا يتأخر ولو تأخر
لزم الجهل ولا يقال يلزم مثله فى السمع والبصر لانا نقول
هما

هما لا يتعلقان الا بموجود فقبل وجود الحوادث لا يتأتى سمعها
ولا ابصارها فلا يثبت قبل وجودها عمى ولا صمم بالنسبة
اليها بخلاف العلم فانه يتعلق بالمعدوم والموجود فالقول
بالصلاحى فيه يثبت الجهل واما ما يتوهم من تعلق سمعه
بالمعدوم كما فى قوله قد سمع الله قول التى الخ وقولها
فى الازل كان معدوما فاجيب عنه باجوبة من جملتها
انه نزل المستقبل المحقق الوقوع منزلة الماضى فعبر به
واما الكلام القديم القائم بذاته فله تعلق قديم تنجيزى
وهو دلالة كلامه فى الازل على جميع الامور الواجبة
والجائزة والمستحيلة واثبت بعض المحققين له تعلقا
صلاحيا باعتبار الامر قبل وجود المخاطبين بصفة
التكليف فعند وجودهم بصفة التكليف يتعلق بهم
تعلقا تنجيزيا حادثا فيكون على هذا للكلام تعلقا
صلوحيا باعتبار كونه يسمى امرا او نهيا اهـ وكلامه
تعالى القديم دال على مدلولات الفاظ القرآن وجميع

الكتب النازلة من السماء والفاظ القرآن وغيره من
التوراة والانجيل مثلا دالة على امور مدلوله لكلامه
القيام بذاته مثلا لفظ اتقوا الله دال على طلب التقوى
وهو مدلول لكلامه تعالى وليس هو عين كلامه تعالى
فقول من قال القرآن دال على كلامه تعالى فأول بحذف
بحذف المضاف اى دال على مدلولات كلامه تعالى
او تعلقات كلامه كما افاده العلامه يس نقلا عن شيخه
الغنيمي نقلا عن الشهاب القاسمي ومعلوم ان تقدير
المضاف انما يحتاج اليه اذا اريد الدلالة الوضعية
واقتصر عليها اما اذا اريد الدلالة الالتزامية العرفية
فانه لا يحتاج الى تقدير المضاف فانه شاع في العرف
انه اذا دل كلام زيد مثلا على شيء ودل كلام عمرو
على ذلك الشيء ان يقال كلام عمرو دال على كلام زيد
ولم يستوجه العلامة العبادى في تقدير المضاف ولم
يتعقبه شيخنا بل قرره على ما هو عليه وما ذكره من كونها

دلالة

دلالة التزامية هو معنى قول بعضهم ان تلك
الدلالة عقلية فاراد بها غير الوضعية ومن
هنا يعلم ان رد القرافي على من تقدمه من العلماء
وانهم غفلوا عن تقسيمه للمشهور ليس في محله
لان من تقدمه لم يريدوا الدلالة الوضعية
بل ارادوا الدلالة الالتزامية العرفية وما
قاله بعضهم من ان الخلاف بينهم لفظي لا يظهر
بل هو خلاف راجع للمعنى قال سيدي محمد بن
عرضون في شرح الحفيدة ما حاصله لفظ
المدلول يطلق على كلام الله تعالى القيام بذاته
لانه مدلول لعبارة القرآن دلالة عقلية
وهو استعمال الاكثرين وهو موجود في مصاحفنا
وصدورنا فهما وعلما وهو المتلو المقروء وهو
مراد الامام السنوسي رضي الله تعالى عنه
وكذا مراد علماء الاصول فاستعمل القرافي

لفظ المدلول فى المعانى المدلول فى المعانى المدلول
عليها بلفظ القرآن الافرادية ومفهوم تراكيبه
الجميله فى التقسيم الذى ذكره فى المدلول من كونه
قديم واما حادث مع ان هذا المدلول بهذا المعنى
ليس مراد المتقدمين بقولهم مدلول القرآن
صفة قديمة كما هو معلوم ولا يظن ذلك
لحد من الافراد فضلا عن العلماء الاعلام وما
اعترض به الشيخ المنجور فى حاشيته الكبرى
على كلام السنوسى خير قال العلامة السنوسى
والثانى قديم وقال المنجور اطلاق فى محل
التقييد يظهر بكلام شهاب الدين
القرافى فى تقسيمه الى قديم وحادث وهم
سرى اليه وسببه اللفظ المشترك وهو
لفظ مدلول ونص عبارة سيدى محمد بن عرضون
فى شرح الحفيلة قول فيه اطلاق فى محل التقييد
وهم

وهم والله اعلم سرى اليه فى قوله مغالطة غالط
بها الامام الشهاب القرافى رضى الله تعالى عنه والله
أعلم وسبب هذه المغالطة اللفظ المشترك الذى هو
لفظ مدلول فى قولنا مدلول عبارة القرآن فانه يطلق على
كلامه تعالى القائم بذاته العلية لانه مدلول عليه
بعبارة القرآن دلالة عقلية كدلالة اسقنى الماء على
ان المتكلم به مقتضى فى نفسه للماء ومحدث فى ضميره
بذلك وليس خاليا من التحدث خلو الجمادات ويطلق
ايضا لفظ مدلول على ما دلت عليه ألفاظ القرآن
دلالة وضعية كذات فرعون الموضوع لها لفظة فرعون
واجرام السموات الدال عليها السموات واضعا فاستعمل
الاكثرون لفظ المدلول فيما دلت عليه الفاظ القرآن
دلالة عقلية وهو كلامه تعالى القائم بذاته وهو
موجود فى مصاحفنا وصدورنا فهما وعلما وهو
المتلو والمقروء وهو مراد الشيخ فى شرحه بقوله

والثانى قديم وكذلك هو مراد علماء الاصول الذين نقل
عنهم الامام القرافى واطلاق القول بانه قديم مما لايخالف
فيه سنى فاطلاق الشيخ رحمه الله فى قوله والثانى قديم
صحيح مستقيم والتقييد باطل مستقيم واستعمل القرافى
مدلول فى معناه الثانى وهو المعانى المدلول عليها بلفظ
القرآن الافرادية ومفهوم تراكيبه الجملية فالمدلول
بالمعنى الذى اراده الأصوليون والشيخ لا اشكال
فى قدمه ولا يمكن ان يدخله التقسيم بوجه ولا بحال
والثانى وهو المدلول عليه وضعا هو الذى يدخله
التقسيم الذى ذكره لانه غير مراد لهم على القطع من
حيث أن مصدوقاته ما ذكره من فرعون وما ذكر
معه ولا يظن بمسلم ان يعتقد شيئا منها ولا بكافر
غير فيلسوفى فضلا عن علماء الأصول واذا تحققت
ان مراد الشيخ والاصوليين غير مراد القرافى علمت أن
تلك التقسيمات لا يحتاج ان يقيد بها كلامه مع أنهم

لايخالفونه

لايخالفونه فيها ولكن ليس كلامهم متوجها لما أراده ،،
وقد تحامل عليهم وفهم منهم مالم يقصدوه من
استعمال لفظ المدلول فيما استعمله هو فالعجب من شيخنا
حيث تبع القرافى فى ذلك حتى قيد به كلام الشيخ وليس
صدوره من القرافى موجبا لأن يسلم لأن الحق لا يعرف
بالرجال بل العكس والذى يدلك دلالة قطعية على أن
المدلول الذى أراده القرافى ليس هو المراد فى كلام الشيخ
والاصوليين قوله القرآن قسمان ادلة ،،
ومدلولات فالادلة من الالفاظ والمدلولات قسمان
مفردات ومسندات فحصر المدلولات فى قسمين وليس
كلامه القائم بذاته الثانى له به الاخبار عن كلامه
معلوم الذى هو مراد لهم موصوفا لانه مفرد ولا
بأنه مسند واذا سالك سائل عن دلالة الفاظ
القرآن على كلام الله المعنى القائم به من اى الدلالة
هى فتقول له ان القرآن الذى هو كلام الله ينظر فيه

قف

باعتبار دلالته من وجهين أُحدهما باعتبار دلالة الالفاظ
على معانيها اللغوية وهى من هذه الجهة تنقسم الى الدلالات
الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام ولا اشكال فى ذلك
الثانى باعتبار دلالته على المعنى القائم بذاته تعالى وهذه
دلالة عقلية لا تنقسم الى الدلالات الثلاث اذ المنقسم
اليها انما هو اللفظ بحسب دلالته الوضعية لا العقلية
كما لا يخفى على من خالط شيئا من علم الميزان هكذا حقق شيخ
شيخنا القسطنطينى رحمه الله تعالى ونص عبارة السائل قف
الذى سأله فى طى سؤال آخر الحمد لله سئل سيدى محمد
ابن احمد القسطنطينى ادام الله النفع بوجوده عن دلالة
أُلفاظ القرآن على كلام الله تعالى المعنى القائم به من أى الدلالة
هى وكلام الله أيضا هل تعلقت به الارادة فيكون حادثا او
لا فلا يلزمنا التكليف فاجاب بما نصه بعد الحمد لله
الجواب والله أعلم ان القران الذى هو كلام الله تعالى
ينظر فيه باعتبار دلالته من وجهين أحدهما باعتبار

دلالة الالفاظ على معانيها اللغوية وهى من هذه الجهة
تنقسم الى الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن
والالتزام ولا اشكال فى ذلك الثانى باعتبار دلالته
على المعنى القائم بذاته تعالى وهذه دلالة عقلية لا تنقسم
الى الدلالات الثلاث اذ المنقسم اليها انما هو اللفظ بحسب
دلالته الوضعية لا العقلية كما لا يخفى على من خالط
شيئا من علم الميزان واما كلام الله تعالى القائم
بذاته فلا تتعلق به الارادة لانه قديم وهى انما تتعلق
بالممكن والالفاظ الدالة عليه تتعلق بها لحدوثها وهى
كلفنا بتلاوتها فى الصلاة ولم يكلفنا الله بالقيام بذاته
والله أعلم اهـ من خطه رضى الله عنه ونص
عبارة بعض المحققين الحمد لله لا يقال فى الكلام الازلى
انه مقصود لأن القصد الارادة وهى لا تتعلق بالواجب
وانما تتعلق بالممكن وكلام الله واجب لا ممكن فلا يتوجه
اليه حينئذ القصد فكلامه سبحانه معلوم لا مقصود

ولا يلزم من عدم القصد ان يكون هذيانا لان التعلق
العلم به فهو سبحانه متكلم بما علم بلا هذيان حينئذ «
ماذا تبين هذا فالقصد انما يتوجه الى المخاطب لا الى
الخطاب بمعنى انه سبحانه خصص المخاطب بسماع
كلامه وامتثال امره واجتناب نهيه لا ان الخطاب
خصص بان يفهم منه الامر والنهي والوعد فافهم
ذلك ترشد الى الصواب قال سيدي حسن
اليغريني في حاشيته الكبرى بعد ذكر التفصيل الذي
ذكره القرافي مانصه وانت خبير بان جميع الاخبارات
في القرآن قديمة كما ان الانشاءات قديمة وانما
التفصيل في المخبر عنه وبه والقرآن كلام مركب
فهو كله قديم بهذا الاعتبار ولا علينا في المفردات ومع
ماذكرنا من التفصيل لا يجوز ان يقال ان كلام الله حادث
ومخلوق اما من جهة المعنى النفسي فعدم صحته معنى
واطلاقا واما من جهة اللفظي فللايهام وقد انعقد

اجماع

اجماع السلف الصالح قبل ظهور البدع ان القرآن
كلام الله غير مخلوق ومن هنا تعلم انه لا ينبغي التمثيل قط
بذلك التقسيم الذي ذكره القرافي في كل مجلس وعلى
رؤوس الخواص والعوام اهـ المراد منه وكتب
شيخ شيخنا العلامة القسطنطيني على كلام القرافي
من ان القرآن فيه ما هو محدث وما هو قديم قال
رحمه الله عبارة بشيعة وطريقة منحرفة والحق
ان القرآن كله قديم نعم القرآن يطلق بالاشتراك على
معنيين احدهما العبارة الدالة والاخرى
المعنى المدلول وهو بالمعنى الاول حادث لان الالفاظ
حادثة ولكن لا سبيل الى اطلاق هذا اللفظ بان
يقال القرآن حادث لما فيه من الايهام واما بالمعنى
الثاني فهو قديم بلا تفصيل أصلا لأن الكلام هو
النسبة التامة الحكمية وهي كلها قديمة وبيان
ذلك انه اما خبر واما انشاء اما الانشاء فهو كله

من الله تعالى لانه الآمر الناهي واما الخبر فكذلك لانه المخبر
بالاشياء في الازل فكانت كما اخبر بها نعم متعلق الكلام
اعني طرفي النسبة المحكوم به والمحكوم عليه وما يكون لهما
اولا لا هما من المتعلقات يكون الكلام بحسبه اقساما
وهو انه اما مفرد واما مركب والمفرد اما راجع الى الله تعالى
او الى صفة من صفاته الذاتية كالعلم فهذا المدلول عليه
قديم واللفظ حادث واما راجع الى غير ذلك كالارض
والسماء والخلق والرزق على مذهب الاشعري فهذا الدال
منه والمدلول حادثان معا والمركب اما انشاء او اخبار
والانشاء اما من الله تعالى نحو يا ايها الناس اتقوا
ربكم فهذا قديم واللفظ حادث واما من غيره نحو
ابن لي صرحا فهذا حادث والاخبار كذلك اما من
الله نحو ان الله عنده علم الساعة فهذا قديم واللفظ
حادث واما من غيره نحو واذ قال موسى لقومه يا قوم
اذكروا وهذا التقسيم هو الذي ذهب بالقرافي الى ان قال

في كلام

في كلام الله ما هو قديم وما هو حادث وهو وهم
باطل فان الكلام كما ذكرنا هو النسبة التامة وهذه
الاقسام كلها بالنظر الى تعلق الكلام لا في الكلام نفسه
ولا تلازم بينهما اما المفردات فظاهر انها خارجة عن
الكلام فلا يلزم من حدوثها في نفسها او حدوث شيء
منها حدوث الكلام اذ ليس هي النسبة الحكمية الذهنية
ومن وقوع الانتساب في نفس الامر تقارن بالزمان
فضلا من ذوات الاطراف المنتسبة الا ترى انك تقول
اليوم دخول الجنة والنفخة لم يوجد ولا يلزم تاخيره
من تاخير الحكم فكذا لا يلزم من حدوث السماء والارض
وفرعون وهامان ان يكون اخبار الله عنها حادث بل اخبار
الله ازلي والمخبر عنه وبه قد يكون ازليا وقد يكون
غير ازلي كالسموات والارض ولا اشكال فيه واما
المركبات التي ذكرنا فما كان منها انشاء من الله واخبار
منه فلا اشكال انه كلام تام وهو قديم واما ما كان

من غيره تعالى فليس بكلام بل من متعلقات الكلام أو في قوة
مفرد واحد فنحو وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحا الكلام منه
هو وقال فرعون كذا فالاخبار عن فرعون بأنه قال كذا هو
كلام الله تعالى وهو قديم ازلي وما وقع من فرعون من
الامر بالبنأ وترجي بلوغ الاسباب انما هو متعلق المحكوم به
فهو من تمام الكلام وليس بكلام حتى يقال فيه حادث او
قديم وبالجملة كلام الله نسبة تامة خبرية او انشائية
وهي كلها ازلية قديمة وانما يختلف المحكوم به وعليه ،،
والمامور والمنهي فقد يكون في ذاته حادثا ولا يلزم من
حدوثه حدوث النسبة كما لا يلزم من تعدد العبارات
وتنوعها الى ماضي واستقبالي مع استحالة عروض
الزمان بكلام الله القديم لان ذلك انما هو بحسب النزول
والله تعالى قد اخبر عن الاشياء في الازل من غير زمان
ثم نزل ذلك انتهى المراد منه ثم ان شيخ شيخنا المذكور
وهو العلامة القسطيطيني ارتضى ما قاله صاحب توكيد
العقد من التوفيق بين كلام القرافي وبين كلام غيره من
الاصوليين

الاصوليين وانه لا اعتراض على القرافي ونص عبارة ،،
صاحب توكيد العقد ثم ان هذا القرآن المتلو النظر في
مدلوله بحيثين فبحيثيه مدلوله الذي جعلت له التسمية
بانه كلام الله وهو المعنى القائم بذاته تعالى يقال مدلول
هذا القران قديم بلا تفصيل اذ مدلوله هو الوصف القائم
بذاته وهو قديم وبحيثه مدلول مفرداته وتركيبه من
حيث الاقتضاآت العربية فهذا يقال انه مدلوله
منه قديم كمدلول لفظ الجلالة ومدلول سميع وحادث
كمدلول لفظ فرعون ونحوه فهذه الحيثية هي التي لاحظها
القرافي حتى جعل القرآن منه قديم ومنه حادث ولو راعى
أن مدلوله الوصف القائم بذاته لم يمكنه ما قال فلا
اعتراض على القرافي لاختلاف الجهة انتهى المراد منه
وكان العلامة القسطنطيني يستحسن هذا الكلام
في درسه قال شيخنا سيدي محمد الصفر وعندي ان
فيه نظرا من وجوه الاول ــــ ان القرافي رد على الجمهور

فلا يمكن التوفيق بينه وبينهم الثانى لا يخفى ما فى اطلاق لفظ
الحادث من الايهام الثالث ظاهر كلام القرافى ان الجمهور
يقولون بقدم مدلول لفظ فرعون ونحوه وهذا لا يصح
لانه لا يقول به مؤمن ولا كافر ولا يقال له قال به الفلاسفة
القائلون بقدم العالم لانا نقول انما قالت الفلاسفة
بقدم جنس العالم ونوعه لا بقدم مدلول لفظ فرعون
ونحوه انتهى

خاتمة

نسال الله حسنها
ذكر العلامة السيوطى انه اختلف فى كيفية تلقى جبريل الوحى
من الله تعالى فقيل ألهمه وقيل سمعه منه تعالى وقيل
حفظه من اللوح المحفوظ وقيل تلقنه من الله تلقنا روحانيا
قال والاظهر انه راجع الى معنى الالهام فلا يكون قولا رابعا
وقيل سمعه جبريل من اسرافيل واسرافيل من اللوح المحفوظ
ثم اختلف هل نزل جبريل على النبى صلى الله عليه وسلم باللفظ
أم بالمعنى فعبر صلى الله عليه وسلم بهذه الالفاظ ولا يسأل
عن كيفية العلاقة بين هذه الحروف وبين المعنى القائم

بالذات

بالذات لأن العقل محجوب عن ادراك مثل هذه الامور لان
ذاته وصفاته لم تعلم لبشر قال تعالى ولا يحيطون به علما
ولذلك قال فى شرح الكبرى وبالجملة فعجز العقول عن
الاحاطة بعظيم كبريائه جل وعلا وباهر جماله وعلا جلاله
بل عجزها عن عجائب صنعه فى مخلوقاته يكاد يعلم من الدين
ضرورة وهذا بالنسبة للوقوع واللاوقوع واما الجواز العقلى
وعدمه فقد قال فى شرح المقاصد اختلفوا فى العلم بحقيقة
الله للبشر اى معرفة ذاته بكنه الحقيقة فقال بعدم
الحصول كثير من المحققين خلافا لجمهور المتكلمين ثم القائلون
بعدم الحصول جوزوه خلافا للفلاسفة انتهى عبارة
المقاصد والله اعلم بالصواب . واليه المرجع والمآب
جعلها الله خالصة لوجهه الكريم . وطلبا للفوز
بجنة النعيم . انه على ذلك قدير . وبالاجابة جدير
وصلى الله على سيدنا محمد البشير . وعلى آله وصحبه صلاة
وسلاما تقينا وتحمينا من كل شر وضير . فى الدنيا والآخرة

ومن عذاب السعير . تمت بحمد الله وعونه وحسن
توفيقه

١٦ ورقة
١٥ سطر